الأمم المتحدة

E/2007/58

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: المستوطنات البشرية

التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة على القضايا والتحديات الرئيسية الناشئة التي تواجه عالما تتسارع فيه خطى التحول الحضري. ويتم تحليل هذه القضايا من حيث النتائج التي تسفر عنها بالنسبة لتحقيق التزامات جدول أعمال الموئل والغايات الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا. ويسلط التقرير الأضواء على بعض النتائج والأنشطة الرئيسية التي يتم الاضطلاع بها من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لتعزيز التنفيذ المتناسق لجدول أعمال الموئل. كما يطرح تقييما للعقبات الرئيسية التي تحول دون تهيئة استجابة فعالة ثم يطرح توصيات للاضطلاع بها في المستقبل.

ويوصي التقرير باتخاذ إجراءات عاجلة من أجل دمج ظاهرة التحول الحضري المستدام فضلا عن تخفيف حدة الفقر في الحضر ضمن مسار الأنشطة الرئيسية وفي إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويدعو إلى إعادة تنشيط لجان موئل الأمم المتحدة الوطنية من أجل تعميم أنشطة الرصد والتنفيذ لجدول أعمال الموئل ضمن نطاق الخطط الإنمائية

* E/2007/100.

290507 290507 07-33409 (A)

الوطنية واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر كما يحث على استعراض السياسات المتبعة في مجال الاقتصاد الكلي التي تحبذ توظيف استثمارات لصالح الفقراء في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية، لا بوصفها وسيلة فحسب للتصدي للنتائج الاجتماعية الناتجة عن سرعة التحضر ولكن أيضا بوصفها حافزا على التنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل على الصُعد المحلية، وبما من شأنه أن يسهم في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية على مستوى المدن. ويعرض التقرير كذلك للحاجة إلى آلية مؤسسية أكثر فعالية من أجل تعزيز التنسيق على مستوى المنظومة بأكملها وإلى استجابة استراتيجية متوائمة من جانب منظومة الأمم المتحدة وجميع شركاء جدول أعمال الموئل إزاء التحديات المتعددة الوجوه التي تنطوي عليها ظاهرة التحضر السريع والتنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل وما يتصل بذلك من الغايات الإنمائية المعتمدة دوليا. كذلك يوصي التقرير بإدراج ظاهرة التحضر المستدام بوصفها بندا دائما على جدول أعمال المناقشات التي تتم على مستوى رفيع بشأن التنمية المستدامة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – القضايا والنتائج الناجمة عن التحضر السريع والفوضوي	٢-١٢	٤
ثالثا – صياغة استجابة أكثر فعالية وتناسقا	١٣-٤٨	٦
ألف – المواءمة بين عمليات الرصد والدعوة	١٥-٢٤	٧
باء – التركيز على المحددات الأساسية والرئيسية للتحضر المستدام ومنع العشوائيات	٢٥-٣٢	١٠
جيم – الشراكات الاستراتيجية	٣٣-٣٤	١٢
دال – النهج المتبع على المستوى العالمي	٣٥	١٣
هاء – النهج المتبع على المستوى الإقليمي	٣٦-٣٨	١٣
واو – النهج المتبع على المستوى القطري	٣٩-٤٦	١٤
زاي – النهج المتبع على المستوى المحلي	٤٧-٤٨	١٥
رابعا – تعبئة الموارد	٤٩-٥٦	١٥
خامسا – النتائج والتوصيات	٥٧-٦٣	١٨

أولا – مقدمة

١ – تم إعداد هذا التقرير عملا بالفقرة (ج) من مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٧/٢٠٠٦.

ثانيا – القضايا والنتائج الناجمة عن التحضر السريع والفوضوي

٢ – يشكل عام ٢٠٠٧ نقطة تحول في التاريخ البشري. فللمرة الأولى سوف يتعين أن يعيش نصف الإنسانية في بلدات ومدن. وهذا الرقم يُتوقع أن يصل إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا التقدم السريع الذي لا رجعة فيه نحو حقبة حضرية يجلب معه كثيرا من الفرص. فالمدن، وبخاصة في إطار اقتصاد دولي معولم هي قاطرات النمو والتجارة والتبادل التجاري الدولي والسياحة وخدمات القيمة المضافة.

٣ – هذا التقدم يجلب معه طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالتحضر ينطوي على تغييرات حاسمة من حيث أنماط الاستهلاك والإنتاج. وهذه التغيرات تشمل الطريقة التي نستخدم بها الأرض والمياه والطاقة. كما أن التحضر يجلب معه تغييرات في كمية المخلفات التي تنتج عنا بل وفي محتواها السُّمي. وفي البلدان المتقدمة، لم يعد النمو الحضري ينطوي على هجرة السكان إلى المدن. ومع ذلك فهو يتسم بامتداد رقعة للحضر وباستخدام كثيف للطاقة. وفيما لا تشغل المدن سوى نحو ٢ في المائة أو أكثر قليلا من الأرض إلا أنها تنتج حاليا ٧٠ في المائة من النفايات وتشكل نسبة متساوية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بتغير المناخ.

٤ – ومع ذلك تحدث نسبة ٩٥ في المائة من نمو الحضر في البلدان النامية ولسوف يكون عام ٢٠٠٧ هو السنة التي يتوقع فيها أن يصل العدد الإجمالي لساكني الأحياء العشوائية الفقيرة إلى نقطة المليار نسمة. وإذا ما قُيض لهذه الاتجاهات الحالية أن تستمر فلسوف يزيد هذا الرقم بمقدار ٤٠٠ مليون أيضا بحلول عام ٢٠٢٠.

٥ – على أن الأغلبية العظمى من هذا المليار من سكان العشوائيات، بمعنى فرد واحد من كل ثلاثة أفراد من ساكني الحضر، يعيشون تحت وطأة ظروف تهدد الحياة نفسها حيث يفتقرون إلى المساكن المأمونة ولا يحصلون على خدمات المياه والمرافق الصحية ولا على الإمدادات من الطاقة الحديثة ولا خدمات جمع النفايات والتخلص منها.

٦ – ويكشف تقريرا موئل الأمم المتحدة الرئيسيان الصادران في عام ٢٠٠٦ عن حجم وعمق التحديات التي تواجه البلدان التي تشهد تحضرا سريع الخطى. وقد جاء التقرير الأول المعنون ”المياه والمرافق الصحية في مدن العالم“ ليكشف عن أن البلدات الصغيرة والمدن

الثانوية، وهي التي تشهد أسرع وتائر النمو، هي الأقل تزويدا بالإمكانيات اللازمة لتلبية الاحتياجات من المياه والمرافق الصحية لسكانها الذين يزيد عددهم بسرعة. ويمثل الافتقار إلى قدرات التخطيط والاستثمار، فضلا عن هشاشة عمليات تقديم الخدمات، العوامل الرئيسية التي تسهم في اعتلال الصحة وآفة التلوث على الصعيد المحلي.

٧ - أما التقرير الرئيسي الثاني، وهو ''تقرير حالة مدن العالم، ٢٠٠٧/٢٠٠٦'' فقد أماط اللثام للمرة الأولى عن الحجم الحقيقي للحرمان الذي يعانيه فقراء الحضر. وتتسم النتائج التي توصل إليها هذا التقرير بالأهمية على جبهات شتى، فهي تفند الافتراض الطويل الأجل بأن فقراء الحضر، بفضل تواجدهم في مناطق حضرية جيدة الإمكانيات، يعيشون حياة أفضل من نظرائهم من سكان الأرياف. فها هو التقرير يطرح قرائن تشهد بأن الأحوال المعيشية في العشوائيات تتساوى في سوئها، إن لم تكن أسوأ، مع الظروف المعيشية في المناطق الريفية الفقيرة. فسكان العشوائيات من المرجح تماما أن يعانوا من وطأة الجوع وسوء التغذية والاعتلال المرضي مثل نظرائهم في الريف سواء بسواء، حيث النساء المقيمات في العشوائيات يتعرضن لأخطر حالات تفشي فيروس نقص المناعة البشرية بالمقارنة مع جميع القطاعات الأخرى من السكان. ووفيات الأطفال في الأحياء العشوائية مرتفعة باستمرار في جميع البلدان النامية، حتى في البلدان التي تتبع سياسات واستراتيجيات متناسقة تهدف إلى تقليل وفيات الأطفال. وفي كثير من العشوائيات، ولا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي أجزاء من جنوب آسيا، يتقاسم ما يصل إلى ٣٠٠ فرد مرحاضا واحدا وهذه حالة ينجم عنها أثر مباشر بالنسبة لكرامة وسلامة وصحة السكان كافة، ولا سيما النساء.

٨ - وتوضح دراسات موازية بشأن السلامة الحضرية في الأحياء العشوائية وفي الأحياء المحرومة أن الجريمة والمخدرات والعنف والإيذاء الجنسي هي حقائق يعيشها الناس يوميا ولكن يقصر الإبلاغ عنها بل تتجاهلها الإحصاءات الرسمية. وفضلا عن ذلك فعندما تقع الكوارث الإنسانية والطبيعية، يتضرر فقراء الحضر بصورة غير متناسبة وسلبية من جرائها. والذين يقطنون العشوائيات والأحياء المحرومة هم، بحكم تواجدهم الكثيف في مناطق يحدق بها الخطر وتعاني من سوء التخطيط، ومن ثم فهم الأكثر تعرضا لأخطار الفيضانات والانهيالات الأرضية والحرائق.

٩ - من هنا فإن تلك التركيبة من ارتفاع مستويات البطالة ومن العمالة المنقوصة ومن اعتماد فقراء الحضر على الوسائل النقدية للحصول على الطعام والخدمات الأساسية تجعلهم عرضة بالذات للوقوع في فخ الدخول الفقيرة وأقل قدرة على الصمود من نظرائهم من سكان الريف.

١٠ - وثمة اتجاهان ينبثقان من واقع ''تقرير حالة مدن العالم'' ويدعوان بصورة خاصة إلى القلق. الاتجاه الأول يكمن في حقيقة أن المعدل العالمي لنمو السكان في الحضر، المقدر بنسبة ٢,٢٤ في المائة، يرادف بالضبط نمو الأحياء العشوائية الفقيرة الذي ما برح مستمرا ليصل إلى ٢,٢٢ في المائة. لكن التباينات الإقليمية في نمو المدن والعشوائيات واسعة للغاية إذ تتراوح بين ٠,٧٥ في المائة و ٠,٧٢ في المائة في العالم المتقدم وبين ٢,٨٩ في المائة و ٢,٢ في المائة في جنوب آسيا و ٢,٩٦ في المائة و ٢,٧١ في المائة في غرب آسيا ثم ٤,٥٨ في المائة و ٤,٥٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء. بيد أن هذه الأرقام يمكن أن تشير إلى أن ثمة شريحة كبيرة، إن لم تكن الأغلبية العظمى من السكان الذين يهاجرون إلى المدن أو يولدون فيها، لا يلبثون أن ينضموا إلى صفوف فقراء الحضر.

١١ - أما الاتجاه الثاني فينبع من تقييم للتقدم في التوصل إلى النهوض بأوضاع العشوائيات وتوخي أهداف منع نشوء هذه الأحياء الفقيرة في المدن. ومن بين أكثر من مائة بلد خضعت لدراسات استقصائية، اتضح أن ثمانية منها فقط يمكن أن تعد على الطريق الصحيح حيث أحرزت تقدما ملحوظا في وقف معدل نمو العشوائيات بل خفضت عدد سكان تلك الأحياء المحرومة. وهناك ١٥ بلدا آخرا قطعت شوطا متواضعا على هذا الطريق إما من خلال تخفيض عدد العشوائيات أو تثبيت عدد نشوئها كما أن هناك ٥٠ من البلدان المفحوصة ما زالت بعيدة عن هذا المسار حيث تشهد انتشارا سريعا للعشوائيات.

١٢ - والآثار المترتبة على النتائج المذكورة أعلاه ونتائج أخرى واضحة للغاية. ولا سبيل من بعد لأن نتجاهل ظاهرة التحضر في غمار ظروف الفقر والحرمان، وإلا كنا نخاطر بعدم تحقيق الغايات الإنمائية التي حظيت بموافقة دولية سواء بشأن الجوع أو سوء التغذية أو الصحة الإنجابية ووفيات الأطفال أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، فضلا عن مشاكل المياه والمرافق الصحية والمساواة بين الجنسين بالنسبة لشريحة كبيرة ومتزايدة العدد من الفقراء. كما أننا نخاطر بذلك بالتسبب في الإصابة بالحرمان والنبذ على مستوى اجتماعي واسع النطاق بكل ما يواكب ذلك من نتائج تنعكس على السلام والاستقرار والأمن الاجتماعيين.

ثالثا - صياغة استجابة أكثر فعالية وتناسقا

١٣ - الاستنتاجات التي خلصت إليها النتائج الأساسية المذكورة أعلاه بشأن الفقر والحرمان في المدن أفضت بموئل الأمم المتحدة إلى إعادة تعريف دوره واستراتيجيته. وعلى مدى فترة الإبلاغ، عكف موئل الأمم المتحدة على إعداد خطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ تشمل مشاورات واسعة النطاق مع الشركاء

الإنمائيين، وهيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وتتمثل أهداف هذه الخطة في المساهمة في جهود الإصلاح والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال تعزيز الدور التآزري والتنسيقي لموئل الأمم المتحدة في رصد وتنفيذ خطة عمل الموئل وما يتصل بذلك من الغايات الإنمائية المعتمدة دوليا.

١٤ - أما المنطلق الرئيسي للخطة فيتمثل في نهج متكامل لدعم الحكومات وشركائها الإنمائيين لتعميم مراعاة أهداف التحضر المستدام وتخفيف الفقر الحضري ضمن إطار الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية. وهذا ينطوي على نهج متوائم إزاء عمليات الرصد والدعوة التي تستهدف المزيد من توعية صانعي السياسات والقرارات إضافة إلى المزيد من التركيز على المحددات الرئيسية التي تتيح تحسين وضعية العشوائيات ومنع نشوئها مع تخفيف حدة الفقر في الحضر وإنشاء شراكات استراتيجية ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتوفير الدعم المطلوب لبناء القدرات وتعبئة الموارد الدولية والمحلية وزيادتها لصالح الاستثمار في عمليات الإسكان لصالح الفقراء وما يتصل بذلك من بُنى وخدمات أساسية.

ألف - المواءمة بين عمليات الرصد والدعوة

١٥ - تتجاوز الطبيعة الشاملة التي تتسم بها القضايا المتصلة بالتحضر المستدام وتخفيف الفقر في الحضر نطاق اختصاص أي وكالة بمفردها، لأنها تقتضي اتباع نهج على مستوى المنظومة بأسرها إزاء عمليات الرصد والتوعية وصولا إلى صياغة أفضل لعمليات وضع المعايير وتوعية صانعي القرارات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نجح موئل الأمم المتحدة في حشد جهود وكالات شتى، من بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، من أجل اعتماد منهجية لجمع وتحليل البيانات التي تتعلق بالعشوائيات والفقر والحرمان في الحضر. وقد أفضت نتائج هذا النهج المتناسق إلى النتائج والاستنتاجات المشهودة التي ضمها تقرير حالة مدن العالم للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ على النحو الذي تم التأكيد عليه آنفا. وفيما أفضت هذه الاستنتاجات وغيرها إلى زيادة الوعي العالمي بحجم وعمق الفقر في الحضر وبالأحوال التي تشهدها العشوائيات، إلا أن التقدم على الصعيد القطري يحتاج إلى التعجيل به من أجل بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا وغيرها من الأهداف المتصلة بالمستوطنات البشرية.

١٦ - ومن الخطوات المهمة في هذا الصدد مواءمة جمع البيانات وتحليلها بحيث تحتوي على البعد الحضري في رصد جميع الأهداف الإنمائية المعتمدة دوليا. ومن شأن هذا النهج أن يسد الثغرة القائمة في مجال المعلومات المتعلقة بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن سرعة التحول الحضري، فضلا عن الأبعاد الحقيقية لفقر الحضر، إضافة إلى الحيز المكاني الذي

تشغله الفئات المستهدفة. وهذه الثغرة نجمت عنها إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الغايات الإنمائية المذكورة أعلاه في المناطق الحضرية، متمثلة في الافتقار إلى معلومات موثوقة تكفل توجيه وتوعية عملية رسم السياسات وصنع القرارات، وهو ما أدى بالتالي إلى سوء أو قصور التخطيط لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات المياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة.

١٧ - ومن شأن ردم هذه الهوة في المعلومات أن يشكل خطوة أولى نحو حوار متواصل أكثر اتساقا وأفضل استنارة ويتم على الصعيدين العالمي والقطري. ومن شأنه على المستوى القطري تيسير مهمة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم مراعاة جدول أعمال مكافحة الفقر في الحضر ضمن الأنشطة التي تجسدها عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما أن من شأنه تعزيز فهم الحكومات وشركائها الإنمائيين لأهمية إدراج البعد الحضري فيما يتخذه، كل طرف من خطط إنمائية وطنية، وعند الاقتضاء، من استراتيجيات للحد من الفقر.

١٨ - وعلى الصعيد العالمي، فمن شأن نهج متوائم إزاء رصد النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التحول الحضري وعن الفقر في الحضر والحرمان في المدن أن يؤدي إلى تحسين واسع النطاق في جهود الدعوة وبناء الوعي، وتلك خطوة رئيسية من أجل حفز جهود الشركاء وتعبئة الموارد على السواء.

١٩ - وقد جاء ذلك في إطار ما تم إنجازه بفضل سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى تمت على الصعيدين العالمي والإقليمي وخُصصت لبحث قضايا التحضر المستدام وتخفيف حدة الفقر وتحسين أحوال الأحياء العشوائية الفقيرة. فعلى الصعيد العالمي، عُقدت الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، وقد استضافتها حكومة كندا ومدينة فانكوفر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فنجحت في أن تضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ من ممثلي الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ١٥٦ بلدا. وهذا المنتدى، الذي سبقه منتدى للشباب العالمي، ركز على مواصلة الحوار وعلى تقاسم الأفكار العملية وتبادل أفضل الممارسات في مجال التنمية الحضرية المستدامة.

٢٠ - ويمكن فيما يلي تلخيص النتائج الرئيسية التي أسفر عنها المنتدى الحضري العالمي:

(أ) التواؤم مع العصر الحضري: فقد سلّم المنتدى بأن ظاهرة التحضر السريع سوف تقتضي إعادة تقييم كبرى للسياسات والممارسات والتشريعات اللازمة لمواجهة النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن عالم تسوده ظاهرة التحول الحضري؛

(ب) من الاستبعاد إلى المشاركة: الحاجة إلى بناء تحالفات فعالة لتلبية احتياجات فقراء الحضر. وقد سلّم المنتدى بضرورة إشراك فقراء الحضر في القرارات التي تؤثر على سبل معيشتهم من أجل الاعتراف بـ ''حقهم في المدينة'' التي يسكنونها؛

(ج) مواجهة تحدي التمويل من أجل النهوض بالعشوائيات وتطوير الهياكل الأساسية المستدامة: وقد سلّم المنتدى بوجود ثغرة في الهيكل الدولي والوطني المالي الراهن في مجال تمويل الإسكان والخدمات البلدية بطريقة تكفل التوصل إلى حلول لمشاكل المساكن بحيث تكون ميسورة التكاليف التي يمكن تحملها، فضلا عما يتصل بذلك من بُنى وخدمات حضرية أساسية؛

(د) إعادة اختراع التخطيط: تطبيق منظورات جديدة من أجل التنمية الحضرية المستدامة والشاملة: وقد سلّم المنتدى بالدور الأساسي للسلطات الحكومية المركزية والمحلية، وبالذات في عملية التخطيط التشاركي والشامل لمواجهة تحديات سرعة التحضر. وأوصى المنتدى بتعزيز أنماط أكثر استدامة في مجالي الاستهلاك والإنتاج من خلال تخفيض الآثار الإيكولوجية في المدن، بما يستلزمه تخفيف حدة القضايا المتصلة بالتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك تغير المناخ.

٢١ - وقد أمكن في إطار هذه الفعالية تحقيق تغطية إعلامية غير مسبوقة على مدار عدة أشهر وتطرقت إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المدن والبلدان التي تخضع لظاهرة التحول الحضري السريع.

٢٢ - وتجلّت بنفس القدر ظاهرة غير مسبوقة تمثلت في فعالية المشاركة في المنتدى من جانب منظومة الأمم المتحدة في اجتماع على غير مستوى القمة، حيث شارك بفعالية أكثر من ٢٠ من الوكالات واللجان الإقليمية والبرامج والصناديق، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، في ٢٦ من المناسبات التي عقدت وتولت زمام القيادة في تنظيم سبع من تلك المناسبات. وبهذا أمكن للمنتدى أن يشكل فرصة فريدة للمشاركة في مواصلة حوار واسع النطاق وفي تبادل المعارف والخبرات والتجارب.

٢٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، تم في عام ٢٠٠٦ تنظيم ثلاثة اجتماعات وزارية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية. وركزت هذه الاجتماعات على تعميم البعد الحضري ضمن الأنشطة الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يتصل بذلك من غايات إنمائية معتمدة دوليا.

٢٤ - وتشير الدروس المستفادة من هذه المنتديات الإقليمية والعالمية إلى زيادة الطلب على منابر مصممة جيدا من أجل مواجهة البعد الحضري في بلوغ الغايات الإنمائية المعتمدة دوليا،

كما أن موئل الأمم المتحدة يعكف حاليا على تنقيح هيكل المنتدى الحضري العالمي لكي يتولى قيادة الدعوة العالمية بشأن التحضر المستدام وتخفيف حدة الفقر في المدن.

باء – التركيز على المحددات الأساسية والرئيسية للتحضر المستدام ومنع العشوائيات

٢٥ – ما برحت الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في التنفيذ المتناسق لجدول أعمال الموئل تركز باطراد على هدف النهوض بالأحياء الفقيرة بوصفه من أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، إضافة إلى الهدف المتعلق بالمياه والمرافق الصحية في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٢]، ثم هدف الحيلولة دون نشوء هذه الأحياء الفقيرة على النحو الموصى به من جانب الجمعية العامة في الفقرة ٥٦ (م) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]. وهذه الأهداف تطرح منطلقات الاستراتيجية اللازمة من أجل تحقيق الغايتين المتلازمتين في جدول أعمال الموئل، وهما ''المأوى الكافي للجميع'' و ''مستوطنات بشرية مستدامة في عالم متحول حضريا''.

٢٦ – وقد تم تحديد خمسة من مجالات التركيز الموضوعي المتآزرة بالتشاور مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء جدول أعمال الموئل. وتتوازى محاور التركيز هذه مع المحددات الرئيسية للتصدي لتحدي التحضر المستدام وتخفيف حدة الفقر بالحضر. وهي: (أ) فعالية جهود الدعوة والرصد وإقامة الشراكات؛ (ب) المشاركة في التخطيط والإدارة والحوكمة بالحضر؛ (ج) الأرض والمساكن لصالح الفقراء؛ (د) هياكل وخدمات أساسية حضرية سليمة بيئيا؛ (هـ) نظم تمويل داعمة للمستوطنات البشرية.

٢٧ – وجميع هذه المجالات المحورية الخمسة تشمل نهجا مراعيا لنوع الجنس والعمر والحقوق، وكل مجال منها تصاحبه أهداف ومؤشرات فيما يتعلق بالإنجاز، وهذه المحددات الرئيسية، فضلا عن محاور التركيز، تكفل إطارا من شأنه تمكين منظومة الأمم المتحدة من إقرار نهج شامل إزاء ما يلي:

(أ) إقرار معايير لرصد وتنفيذ جدول أعمال الموئل وما يتعلق بذلك من غايات إنمائية معتمدة دوليا في المناطق الحضرية؛

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل ١، القرار ٢، المرفق).

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(ب) وضع تصورات بشأن من يفعل ماذا وأين بحيث يمكن تحديد الثغرات والتداخلات مع تعزيز تنسيق البرامج؛

(ج) إنشاء شراكات استراتيجية تقوم على أساس التآزر والميزات المقارنة، وخاصة فيما يتصل بتقديم الدعم في مجال إسداء المشورة للسياسات وبناء القدرات على الصعيد القطري.

٢٨ - وتم تكثيف ترتيبات العمل على مدى فترة الإبلاغ بشأن تهيئة البنى والخدمات الأساسية في شراكة مع سائر هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، وخاصة من خلال تحالف المدن، وهي دراسة مشتركة مع اليونسكو عن الحقوق الثقافية للمدينة، واستعراض مشترك بشأن أفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة الشاملة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، فضلا عن مواصلة الاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بشأن وضع مؤشرات الصحة للمدن.

٢٩ - وعلى جبهة الإسكان، يعمل برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو مشروع مشترك تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والفريق الاستشاري المعني بحالات الطرد التعسفي، إضافة إلى موئل الأمم المتحدة لوضع مجموعة من المؤشرات بالتعاون مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولسوف يتم استخدام هذه المؤشرات على شكل استبيان لمساعدة الدول الأعضاء على استعراض وتقييم تشريعات كل منها فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بحقوق إسكان الفئات المحرومة والمستضعفة.

٣٠ - وفي إطار جهد أوسع نطاقا للتشديد على حقوق الإنسان لفئات مستضعفة بعينها، تم نشر تقرير بعنوان ''حق الشعوب الأصلية في الإسكان الكافي: استعراض عالمي'' (HS/734/05E)، وقد صدر في الدورة الخامسة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن المزمع أن ينعقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن الشعوب الأصلية في الحضر والهجرة بفضل دعم مقدم من حكومة كندا في عام ٢٠٠٧ وفي إطار متابعة لهذا النشاط. وسوف يتم تقديم تقرير عن نتيجة هذه الفعالية في الدورة السادسة للمنتدى الدائم في أيار/مايو ٢٠٠٧. ومن المزمع كذلك إجراء بحوث مماثلة من جانب برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق السكن لذوي الإعاقات والمشردين واللاجئين.

٣١ - وقد نجحت الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي في حشد جهود ما يقرب من ٣٠ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، إضافة إلى مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف، وكذلك عدد من الباحثين وأعضاء الرابطات المهنية في التصدي للقضية الأساسية المتصلة بحقوق الأرض والملكية بالنسبة إلى فقراء الحضر. وهذه الشبكة تنسق الموارد

والخبرات بشأن مساعدة الدول الأعضاء وشركائها الإنمائيين على وضع وتطبيق طائفة واسعة من الأدوات المعيارية والتشغيلية، فضلا عن المبادئ التوجيهية، لتطوير السياسات والتشريعات وأساليب إدارة الممتلكات المتعلقة بالأراضي لصالح الفقراء.

٣٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ نظم موئل الأمم المتحدة اجتماعا مشتركا بين الوكالات بشأن التحضر ضمن سياق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وعاود الاجتماع التسليم بأن عام ٢٠٠٧ سوف يشكل نقطة تحول في الاتجاهات الحضرية حيث أن أكثر من نصف سكان العالم سوف يعيشون في المدن للمرة الأولى وأن ٧٢ في المائة من الأفريقيين و ٤٦ في المائة من الآسيويين و ٣٣ من أمريكا اللاتينية من سكان الحضر أصبحوا يعيشون في عشوائيات حيث الفقر وارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة فضلا عن محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مما يفرض أن تكون أولوية الاهتمام لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها هي وجود مدن جيدة الإدارة. ومن هنا أوصى الاجتماع بإجراء دراسة مواضيعية بشأن ''الفقر في الحضر'' أو ''التحضر: التحديات والفرص'' لكي تصبح في المستقبل جزأ من دورة تعقد مستقبلا من جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين بما يكفل استجابة استراتيجية متناسقة لمنظومة الأمم المتحدة إزاء التحديات المتعددة الأبعاد التي تشكلها سرعة التحضر. كما وافق الاجتماع على الترتيبات التي تكفل تعاون منظمات الأمم المتحدة على إجراء تحليل للسياسات وتحديد الفرص التي تكفل دعم برامج العمل المشتركة المتعلقة ببناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر في الحضر بما في ذلك ما يتصل بـ ''توطين الغايات الإنمائية للألفية على المستوى المحلي''

جيم - الشراكات الاستراتيجية

٣٣ - ويسلم جدول أعمال الموئل بأن المسؤولية الأولية عن التنفيذ تقع على عاتق الدول الأعضاء، كما يسلم بالدور الطليعي للسلطات المحلية وبمساهمتها. ومع ذلك فإن الحجم الأكبر من الاستثمارات في مجال المأوى والخدمات والهياكل الحضرية الأساسية يتأتى من القطاع الخاص ومن الأفراد. وهذان الطرفان من أصحاب المصلحة يقتضيان وجود إطار تمكيني على صعيد السياسات والأنظمة المتبعة بما يكفل مواجهة تحديات التحضر السريع.

٣٤ - ويتسم دور ومساهمة الشركاء الاستراتيجيين على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري بأهمية جوهرية لدعم هذا المجهود. وفيما يواصل موئل الأمم المتحدة تدعيم الشراكات والتحالفات مع أطراف شتى ومنها مثلا هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء جدول أعمال الموئل، فإن الهدف يتمثل في إضفاء زيادة مشهودة على عدد

الشركاء والشبكات المشاركين في دعم التحضر المستدام وبرامج تخفيف حدة الفقر في الحضر.

دال – النهج المتبع على المستوى العالمي

٣٥ – سوف تركز أنشطة موئل الأمم المتحدة المضطلع بها عالميا على عمليات الرصد والدعوة ودعم مواصلة الحوار لتحقيق غاية قصوى هي تعبئة قاعدة واسعة من أنصار تقديم الدعم لصالح التحضر المستدام. أما الأنشطة المنفذة على المستوى العالمي فلسوف تشمل ما يلي:

(أ) تنظيم حملة عالمية من أجل التحضر المستدام تتصدر جهود وضع السياسات وجهود الدعوة على كل من المستوى العالمي والإقليمي مع تطوير أدوات معيارية لدعم رصد وتنفيذ جدول أعمال الموئل، وما يتصل به من غايات إنمائية معتمدة دوليا على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛

(ب) يقترح موئل الأمم المتحدة عقد مائدة مستديرة سنويا للمؤسسات المالية الدولية لدعم استراتيجياتها العالمية والقطرية تكفل دمج التحضر المستدام وبرامج تخفيف حدة الفقر في الحضر؛

(ج) إنشاء نظام لإدارة مهام جدول أعمال الموئل في إطار فريق الإدارة البيئية بحيث يكون مماثلا لذلك الذي تم إنشاؤه بالنسبة إلى جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وهذا النظام من شأنه تمكين جميع هيئات الأمم المتحدة وشركاء جدول أعمال الموئل من الإفادة بطريقة أكثر تناسقا عن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يتصل به من غايات إنمائية متفق عليها دوليا؛

(د) دعم العلاقات مع المجتمع المدني وسائر الشركاء من خلال تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في اجتماعات عالمية من قبيل المنتدى الحضري العالمي.

هاء – النهج المتبع على المستوى الإقليمي

٣٦ – اتباع النُهج الإقليمية سوف يتألف من أنشطة معيارية وإعلامية وأنشطة لإدارة المعارف المتحصلة. كما أن الاجتماعات الوزارية الإقليمية المعنية بتطوير الإسكان والتنمية الحضرية التي استهلها في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، موئل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، سوف تستمر في تعزيز الحوار المتواصل بشأن القضايا الرئيسية ومنها مثلا

اللامركزية وقضايا أخرى محددة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي[٤] وما برح موئل الأمم المتحدة يقدم تقاريره عن نتائج هذه الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الدائم الرفيع المستوى لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[٥] إلى مجلس إدارته وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٣٧ - ولسوف يشارك موئل الأمم المتحدة مع المصارف الإنمائية الإقليمية واللجان الإقليمية في زيادة الوعي بتحدي نشوء العشوائيات مع تعزيز المزيد من التحول الحضري المستدام. كما يؤكد هذا النهج الإقليمي على تقاسم نماذج الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٨ - ومن المقترح أن تشارك المؤسسات المذكورة أعلاه في التعاون على إعداد ونشر التقارير الإقليمية عن ''حالة المدن'' بوصفها أداة مهمة في الإعلام والدعوة استكمالا لتقرير موئل الأمم المتحدة عن حالة المدن في العالم.

واو - النهج المتبع على المستوى القطري

٣٩ - حدد إعلان باريس وكذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة أهمية الحاجة إلى مزيد من الدعم القطري الفعال بوصفه أولوية في هذا الشأن.

٤٠ - واستجابة إلى ذلك، يقترح موئل الأمم المتحدة إطارا معياريا وتنفيذيا معززا يتيح للبلدان أن: (أ) تحلّل ظروفها واتجاهاتها السائدة في كل منها فيما يتعلق بالتحول الحضري؛ (ب) تجري تقديرا لمدى كفاءة أطرها في مجال السياسات والقوانين والمؤسسات؛ و (ج) تحدد المبادرات ذات الأولوية لتحقيق المزيد من التحضر المستدام.

٤١ - وتتمثل نتيجة هذا الإطار في أن تنعكس قضايا التحضر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وفي إطار الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ - ولسوف يستجيب الإطار المذكور أعلاه إزاء أولويات البلدان في مختلف السياقات الإنمائية والحضرية ما بين البلدان التي استقرت فيها عمليات التحضر والبلدان التي يتسم فيها التحضر بالسرعة والفوضوية ثم البلدان التي عانت من نكسة في هذا المجال بفعل كارثة طبيعية أو نشوب صراع.

---

(٤) تضم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، والمؤتمر الوزاري لعموم أفريقيا بشأن اللامركزية، والمؤتمر الوزاري لآسيا - منطقة المحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضارية.

(٥) الجمعية العامة للوزراء والسلطات العليا والحكومات المحلية المعنية بالإسكان والتحضر في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - ويُقترح أن يبدأ تنفيذ هذا الإطار المعياري تدريجيا وهذا الأسلوب يتسق مع إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري كأن يبدأ التنفيذ مثلا في أحد البلدان الرائدة كما يستند إلى جانب الطلب مسترشدا بالمعايير الواضحة من المشاركة وبالتقييمات المنتظمة.

٤٤ - كما يُقترح أن تتولى الحكومات إعادة تنشيط اللجان الوطنية الواسعة القاعدة المعنية بالموئل وقد سبق في الأصل إنشاؤها لمؤتمر المستوطنات البشرية لعام ١٩٩٦ (الموئل الثاني) وكذلك لاستعراض الخمس سنوات لتنفيذ نتائج الموئل الثاني والدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة من أجل أن تفضي إلى عملية شاملة فيما يتصل بوضع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية في مجال التنمية الحضرية.

٤٥ - وعندما يتم الاعتراف جيدا بقضايا التحضر، سوف يتمثل الهدف بتعبئة هيئات الأمم المتحدة وشركاء جدول أعمال الموئل من أجل وضع برنامج قطري شامل يركز على بناء القدرات دعما للإصلاحات المنتظمة التي سوف تنجم عنها آثار إيجابية واسعة النطاق.

٤٦ - وأخيرا ففي الحالات التي تدعى فيها منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على الاستجابة إزاء الكوارث الطبيعية أو الصراعات فإن الإطار السالف الذكر سوف يبدأ تفعيله من خلال المجموعات الملائمة المنبثقة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

زاي - النهج المتبع على المستوى المحلي

٤٧ - واصل موئل الأمم المتحدة الانطلاق على أساس الميزة النسبية التي يتمتع بها ضمن منظومة الأمم المتحدة في العمل مع السلطات المحلية. ولقد استمر العمل بصورة وثيقة مع رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية في مجالات منها على سبيل المثال إنجاز المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية، ولتعزيز إنشاء مرصد عالمي للديمقراطية واللامركزية على الصعيد المحلي كآلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٤٨ - وثمة دور يتصل بهذا الأمر يضطلع به الموئل لتدعيم علاقات العمل بين الحكومات وبين شركاء جدول أعمال الموئل وخاصة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية والحكومات المركزية من أجل المساعدة على تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتصلة بعملية التحضر المستدام.

رابعا - تعبئة الموارد

٤٩ - من نتائج السياسة العامة المستندة إلى معلومات مغلوطة أو مضللة في مجال سرعة التحضر، حقيقة أن الاستثمارات في مجال الإسكان والهياكل والخدمات الحضرية الأساسية

تتعثر إلى حد بعيد خلف النمو الديمغرافي والتوسع المعماري في المدن الكبرى والصغيرة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المدن الصغيرة والبلدات بالبلدان النامية التي تنمو بأسرع ما يكون كما أنها محرومة بالذات من القدرات البشرية والمالية اللازمة لمواجهة وتلبية احتياجات النمو السريع.

٥٠ - ويكشف تحليل للخطط والموازنات الإنمائية الوطنية فيما بين البلدان التي تشهد سرعة التحضر، مع استثناءات قليلة، عن أن الإسكان والتنمية الحضرية ما زالا في المرتبة الأدنى من حيث اعتمادات الميزانية الوطنية والنفقات العامة. وفيما تأتي معظم الموارد المكرسة للإسكان والتنمية الحضرية أساسا من القطاع الخاص، فإن السياسات العامة والنفقات الحكومية في مجال الخدمات والهياكل الأساسية الحضرية أمر جوهري من أجل حشد الاستثمارات الخاصة وتوفير الحوافز اللازمة للتدخلات التي تستهدف فقراء الحضر تحديدا.

٥١ - وثمة دور مماثل في توجيه السياسة العامة وفي تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة يمكن أن يعزى إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المقدر أن تصل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف ١١ من الغاية السابعة ضمن الغايات الإنمائية للألفية فيما يتصل بالنهوض بالأحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوئها في المستقبل، إلى نحو ٢٠ مليار من دولارات الولايات المتحدة سنويا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠. والدروس المستفادة من نجاح مبادرات تطوير العشوائيات توضح أن ما يصل إلى نسبة ٨٠ في المائة من هذه الموارد يمكن تحصيلها من خلال تعبئة النفقات العامة مع رؤوس الأموال المحلية إضافة إلى جهود سكان العشوائيات أنفسهم. وهذا ينطوي على ثغرة في التمويل بمبلغ أربعة مليارات دولار سنويا وهو ما يمكن تغطيته من واقع المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، فهذه المساعدة المقدمة إلى القطاع الحضري ظلت راكدة بالأسعار الحقيقية على مدار العقد الماضي وهي تقدر حاليا بمبلغ بليوني دولار سنويا رغم أن جزء ضئيلا منه هو الموجه فقط لأغراض الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء.

٥٢ - وفي ضوء هذه الحالة فإن ثمة أولوية رئيسية لموئل الأمم المتحدة تتمثل في مواصلة تدعيم دوره في مرحلة ما قبل الاستثمار مع التدليل على المزايا التي تتحقق على مستوى الاقتصاد الكلي من الاستثمار في مجال النهوض بالعشوائيات والمساكن وبالهياكل والخدمات الحضرية الأساسية لصالح الفقراء. ويقوم الموئل بذلك من خلال مضاعفة أنشطته في مجال السياسات وبناء القدرات لمواصلة حشد استثمارات المتابعة على صعد محلية ودولية.

٥٣ - ويستند هذا النهج إلى الدروس المستفادة من الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية ومرفق ترقية الأحياء الفقيرة. وهذا الصندوق استطاع أن يهيئ استثمارا أوليا بمبلغ مليون دولار بواسطة موئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية بهدف تعبئة ما يصل

إلى ٥٠ مليون دولار في مجال السياسات والدعوة وبناء القدرات وأنشطة ما قبل الاستثمار، وهذا بدوره استطاع تجميع ما يزيد على ١,٥ مليار دولار في مجال استثمارات المتابعة من جانب المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد تمثلت المحصلة الرئيسية لهذه المبادرة في نهج سريع المسار إزاء احتياجات التقييم وبناء القدرات ومتابعة الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المعتمدة دوليا في مجالات المياه والمرافق الصحية في المدن والبلدات الصغيرة في أفريقيا وآسيا.

٥٤ - وتتوخى المرحلة الاستكشافية الراهنة لمرفق الأحياء العشوائية الفقيرة هدفا مماثلا يركز على الإسكان والمرافق الأساسية الحضرية للفقراء ويستهدف تعبئة رؤوس الأموال المحلية كما يجمع بين المساعدة التقنية ورأس المال الأساسي على أساس مِنح أو قروض مسددة من أجل تخفيض المخاطر المتصورة من جانب المؤسسات المالية المحلية والقطاع الخاص في مجال الاستثمار في المساكن والتنمية الحضرية لصالح الفقراء.

٥٥ - والدروس المستفادة حتى الآن من هاتين المبادرتين دروس إيجابية للغاية، ولكنها تشير كذلك إلى الحاجة الماسة إلى التصدي للمشاكل الهيكلية على المستوى الوطني، بما في ذلك الحاجة إلى:

(أ) استعراض السياسات الاقتصادية الكلية التي تحبّذ الاستثمار في المساكن والتنمية الحضرية لصالح الفقراء، لا كوسيلة فقط لمواجهة النتائج الاجتماعية الناجمة عن سرعة التحضر، ولكن الأهم بوصفها وسيلة رئيسية لحفز التنمية الاقتصادية المحلية وتوليد فرص العمل. وهذا الاستعراض ينبغي أن يشمل الحاجة إلى المزيد من سياسات واستراتيجيات التمكين التي تساعد على تحقيق الإمكانيات الكاملة للاقتصاد غير الرسمي الذي تعد العشوائيات مظهرا ماديا من مظاهره؛

(ب) تطوير وتطبيق أنظمة تمويل مبتكرة تستند جزئيا إلى السجل الناجح لعملية تتبع المسار وإلى تجربة المرافق المحلية للائتمانات المتناهية الصغر من أجل تمكين فقراء الحضر من الحصول على القروض اللازمة للإسكان. وهذا سوف يقتضي تعزيز السياسات المالية التي تسلم باختلاف احتياجات فقراء الحضر إلى الائتمانات الطويلة الأجل للحصول على الأراضي وعلى ائتمانات قصيرة الأجل لأغراض البناء؛

(ج) تدعيم القاعدة والقدرات المالية للسلطات المحلية للتوسع في طرح أراض مزودة بالخدمات واستهداف تقديم الخدمات الحضرية الأساسية لفقراء المدن. وهذا يشمل الحاجة إلى تنقيح الأطر التنظيمية التي يعمل في ظلها مقدمو الخدمات بما يتيح تقديم الخدمات إلى المناطق العشوائية والمستوطنات غير الرسمية.

٥٦ - وبالتوازي مع ذلك، فالأمر يقتضي أيضا إجراءات عاجلة تتم على المستوى العالمي لتنقيح وإعادة توجيه تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية دعما للإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء بطريقة قابلة لمزيد من التنبؤ، وبحيث يمكن للبلدان المستفيدة أن تخطط من أجل مزيد من الاستثمارات اللازمة في المجال الحكومي بما يكفل مزيدا من الموارد التي تستخدم بفعالية فور إتاحتها. ويشمل المنطلق الأساسي في هذا المجال العمل مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف لرصد المستويات الشاملة للتمويل من أجل التحضر المستدام وتخفيف حدة الفقر في الحضر.

خامسا - النتائج والتوصيات

٥٧ - تنمو البلدات والمدن بسرعة وبوتيرة أسرع مما سبق في تاريخ البشرية. ففي عام ١٩٥٠ كان ثلث سكان العالم يعيشون في المدن، واليوم يعيش نصف سكان العالم في المدن الكبيرة والصغيرة. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة باطراد إلى الثلثين أو بمقدار ٦ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. كما يؤدي نطاق وخطى هذا النمو إلى نشوء تحديات اجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية غير مسبوقة ولا بد من التصدي لها من جانب مجتمع العالم. وفي الوقت نفسه فإن معظم النمو الحضري الذي يحدث حاليا يتم في بلدان نامية سريعة التحضر وهذا يجري استيعابه في مستوطنات عشوائية تهدد الحياة ذاتها. وهذه السمة الحضرية للفقر تنطوي على تحد مباشر إزاء تنفيذ جدول أعمال الموئل وبلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٥٨ - وتُحَث الحكومات على استعراض السياسات المطبقة في مجال الاقتصاد الكلي التي تحبّذ الاستثمار في الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء، لا كوسيلة لمواجهة النتائج الاجتماعية الناجمة عن التحضر السريع فحسب، ولكن، وهذا هو الأهم، كوسيلة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية وتوليد العمالة على المستوى المحلي مع المساهمة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية على مستوى المدن. وهذا الاستعراض ينبغي أن يشمل الحاجة إلى مزيد من سياسات واستراتيجيات التمكين التي تساعد على الإفادة من الإمكانات الكاملة التي ينطوي عليها الاقتصاد غير الرسمي التي تمثل العشوائيات الفقيرة أحد مظاهره المادية.

٥٩ - كما تُحَث الحكومات على اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع التحضر المستدام وجدول أعمال تخفيف حدة الفقر الحضري ضمن المسار الرئيسي لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وعمليات إطار الأمم المتحدة الإنمائي على الصعد كافة. وعلى ذلك يُوصى بأن يُدمج هدف تخفيف الفقر الحضري كعنصر في رصد التقدم

المحرز نحو بلوغ جميع الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك تكافؤ فرص الحصول على الأرض والمأوى والمياه والمرافق الصحية وما إلى ذلك بسبيل.

٦٠ - ويعيش معظم سكان الحضر في البلدان النامية في مناطق عشوائية حيث معدلات الفقر وارتفاع البطالة وقصور وضيق فرص العمل فضلا عن محدودية سبل الحصول على الخدمات الرئيسية. وينبغي أن تُعد المساهمة في حسن إدارة المدن أولوية سواء على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها أو لدى جميع شركاء جدول أعمال الموئل. وهذا من شأنه أن يكفل استجابة استراتيجية متجانسة من جانب منظومة الأمم المتحدة إزاء التحديات المتعددة الأبعاد التي تشكلها عملية التحضر السريع. وينبغي تشجيع التعاون بين صفوف شركاء جدول أعمال الموئل جميعا لإعداد تحليل للسياسات وتحديد الفرص المتاحة لدعم البرامج المشتركة للعمل بشأن بناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر في الحضر، بما في ذلك "توطين الغايات الإنمائية محليا".

٦١ - وفيما يتواصل التقدم في التنفيذ المتناسق لجدول أعمال الموئل وما يتصل بذلك من الغايات الإنمائية، فإن الافتقار إلى نظام مكرس وإلى آلية مؤسسية لتقديم التقارير وتعزيز تنسيق البرامج ما زال أمرا مطروحا مما يُوصى معه بإنشاء نظام لمديري المهام ضمن فريق الإدارة البيئية يماثل نظيره المستخدم لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٦٢ - ويحتاج الأمر إلى أن يتم على المستوى القطري اتخاذ أسرع الإجراءات في مجال إصلاح السياسات والمؤسسات وبناء القدرات وتوظيف الاستثمارات مع إشراك عدد كبير من الأطراف وأصحاب المصلحة. ويقتضي الدعم المتناسق والمعزز من جانب المجتمع الدولي، المقدم إلى الدول الأعضاء، تنسيقا على الصعيد القطري. وعليه يوصى بأن تتولى الدول الأعضاء إعادة تنشيط لجان الموئل الوطنية الواسعة القاعدة التي سبق إنشاؤها في إطار الاستعدادات لعقد مؤتمر الموئل الثاني وإجراء استعراض الخمس سنوات لتنفيذ نتائج الموئل الثاني (الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة) من أجل وضع استراتيجيات تتصل تحديدا بالتنمية الحضرية المستدامة.

٦٣ - إن العالم يدخل إلى حقبة حضرية في الوقت الذي تنشغل فيه الأمم المتحدة بعمليات إصلاح وتنسيق على صعيد المنظومة بأسرها. وهذا التوافق الزمني يمثل فرصة فريدة لدعم ترتيبات العمل وبرامج التنسيق اللازمة لمواجهة النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التحول الحضري. وعلى ذلك يوصى بإدراج جانب التحول الحضري المستدام بوصفه بندا دائما على جدول أعمال المناقشات الرفيعة المستوى التي تتم بشأن التنمية المستدامة.